

قوائم الرواية

الدرس
26

أهداف الدرس

- تعرف الأسباب التي تقدح في الرواية.
- إدراك الأسباب التي لا تقدح في الرواية.
- التحلي بالصدق والأمانة.

تمهيد

سبق في الدرس الماضي الحديث عن تعريف التعديل والتجريح وما يثبتان به ، وفي هذا الدرس سيتحدث الناظم رحمه الله عما يقدح في رواية الراوي للحديث وعما لا يقدح فيها .
فما الأسباب التي تقدح في الرواية؟ وما الأسباب التي لا تقدح فيها؟

المتن

قال ابن عاصم رحمه الله:

وَأِنْ يَكُ النُّقْلُ مُبَيَّنَ الْكَذِبِ	***	فَغَيْرُ مَقْبُولٍ وَرَدُّهُ يَجِبُ
لَكُونِهِ مُخَالَفًا فِي الصُّورَةِ	***	لِلْمُدْرَكِ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ
أَوْ جِهَةِ التَّوَاتُرِ الْمُقَدَّرِ	***	أَوْ لِدَلِيلٍ قَاطِعٍ مُعْتَبَرٍ
أَوْ كَانَ مِمَّا شَأْنُهُ إِذَا وَقَعَ	***	تَوَاتُرًا فَبَانَ عَنْهُ وَارْتَفَعَ
وَلَيْسَ بِالْقَادِحِ فِيمَا قَدَّرَ وَى	***	تَسَاهُلًا إِلَّا الْحَدِيثَ لَا سِوَى
وَلَا خِلَافَ أَكْثَرِ النَّاسِ وَلَا	***	أَنْ كَانَ مِنْ لِسَانِ عَرَبٍ قَدْ خَلَا
كَذَاكَ لَا يَقْدَحُ فِيمَا جَاءَ بِهِ	***	كَوْنُ الَّذِي يَرْوِي خِلَافَ مَذْهَبِهِ

الفهم

الشرح

فَبَانَ عَنْهُ: انقطع عنه التواتر ، فلم ينقل تواترا .
مِنْ لِسَانِ عَرَبٍ قَدْ خَلَا: أي كون الراوي أعجميا لا يقدح في روايته .

استخلاص مضامين المتن

1. أستخلص من المتن الأسباب التي تقدح في الرواية .
2. أستخرج الأسباب التي لا تقدح في الرواية .

التحليل

ذكر ابن عاصم رحمه الله عددا من الأسباب التي تقدح في الرواية ، وعددا من الأسباب التي لا تقدح في الرواية ، وعليه فإن الدرس يشتمل على محورين :

أولا: ما يقدح في الرواية

إذا كان الخبر المنقول عن رسول الله ﷺ بين الكذب؛ أي ظاهراً كونه مكذوباً عليه ﷺ فإنه يكون موضوعاً يجب رده؛ لقوله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» [صحيح البخاري، كاب الجمعة، باب ما يكره من النياحة على الميت] وظهور كذب الخبر يكون بالعلامات الآتية:

1. **أن يكون الخبر مخالفاً في صورته** للمدارك العقلية المعلومة بالضرورة ، ومثاله ما يروى حديثاً أن: «سَفِينَةُ نُوحٍ طَافَتْ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَصَلَّتْ خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ» [الموضوعات لابن الجوزي الباب الثالث في الأمر بانتقاد الرجال والتحذير من الرواية عن الكذابين] وكما إذا ورد خبر بأن الواحد ليس نصف الاثنين فإنه يرد إجماعاً؛ لأنه كذب قطعاً . وذلك قول ابن عاصم رحمه الله:

وَأِنْ يَكُ النَّقْلُ مُبَيِّنَ الْكَذِبِ *** فَغَيْرُ مَقْبُولٍ وَرَدُّهُ يَجِبُ
لِكَوْنِهِ مُخَالَفاً فِي الصُّورَةِ *** لِلْمُدْرَكِ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ

2. **أن يكون الخبر وارداً في أمر ذي تواتر مقدر** ، وهو ما تتوافر الدواعي على نقله تواتراً؛ كأن يكون الخبر مثبتاً لقاعدة من قواعد الدين كالصلاة والصيام . . . ولم ينقله إلا الواحد الضعيف فإن ذلك يدل على كذبه ، أو كون الخبر وارداً فيما تعم به البلوى ولم ينقله إلا الواحد الضعيف ، ومثاله ما يروى حديثاً: «خَيْرُكُمْ فِي الْمَانَتَيْنِ كُلُّ خَفِيفِ الْحَاذِلِ الَّذِي لَا أَهْلَ لَهُ وَلَا وَلَدَ» [الأسرار المرفوعة

في الأخبار الموضوعة لأبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري [483/1] وفي هذا قال ابن عاصم رحمه الله: أَوْ «جِهَةِ التَّوَاتُرِ الْمُقَدَّرِ».

3. أن يكون الخبر مخالفاً لدليل قاطع معتبر سواء كان هذا الدليل حسياً أو عقلياً أو شرعياً، مثال المخالف للدليل الحسي القاطع المعتبر ما يروى حديثاً: «إِذَا حَدَّثْتُمْ عَنِّي حَدِيثًا يُوَافِقُ الْحَقَّ فَخُذُوا بِهِ، حَدَّثْتُ بِهِ أَوْ لَمْ أُحَدِّثْ بِهِ» [أورده العقيلي في كتاب: الضعفاء الكبير 32/1] فهو يخالف الخبر المتواتر - القطعي الثبوت - وهو قوله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» [صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب ما يكره من النباحة على الميت] ومثال المخالف للدليل الحسي القاطع إذا ورد خبر بأن الشمس ليست بطالعة ونحن نشاهدها طالعة فإن الدليل الحسي القاطع يكذبه. وفيه قال ابن عاصم: «أَوْ لِذِلِّ قَاطِعٍ مُعْتَبَرٍ».

4. أن يكون المخبر عنه إذا وقع تواتر واشتهر نقله؛ لتوفر الدوعي على نقله تواتراً، وقد ارتفع عنه التواتر، بل نقل آحاداً فيظهر بذلك كذبه، ومثاله ما يروى عن النبي ﷺ أنه أوصى لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال: «هَذَا وَصِيِّي وَمَوْضِعُ سِرِّي وَخَيْرٌ مِنْ أَنْ تُرِكَ بَعْدِي» [الموضوعات لابن الجوزي 375/1]. وفي هذا قال ابن عاصم رحمه الله:

أَوْ كَانَ مِمَّا شَأْنُهُ إِذَا وَقَعَ *** تَوَاتُرًا فَبَانَ عَنْهُ وَارْتَفَعَ

ثانياً: ما لا يقدر في الرواية

ذكر ابن عاصم رحمه الله عدداً من الأسباب التي لا تقدر في الرواية وهي:

1. كون الراوي معروفاً بالتساهل في غير الحديث مع تحرزه وعدم تساهله في الحديث فذلك لا يقدر فيما رواه من الحديث بل تقبل روايته؛ لأن المقصود ضبط الشريعة وأمن الخل فيها، وذلك حاصل؛ وأما المعروف بتساهله في الحديث فلا تقبل روايته اتفاقاً. قال ابن السبكي رحمه الله - عطفاً على من تقبل روايته -: «والتساهل في غير الحديث، وقيل: يرد مطلقاً» [جمع الجوامع بشرح المحلي 44/1].

وفي قبول رواية المتساهل في غير الحديث ذلك قال ابن عاصم رحمه الله:

وَلَيْسَ بِالْقَادِحِ فِيمَا قَدْ رَوَى *** تَسَاهُلُ إِلَّا الْحَدِيثَ لَا سِوَى

2. مخالفة الراوي لأكثر الرواة والحفاظ لا يقدح فيما رواه مخالفا لما رواه أكثر الرواة؛ إذ قد ينفرد بما لم يطلعوا عليه، ولا يقدح فيه كذلك مخالفته للأخبار المتواترة من كتاب أو سنة بل يصار إلى الجمع أو الترجيح كما سيأتي في الترجيح باعتبار حال الراوي. وفي ذلك قال ابن عاصم رحمه الله:

وَلَا خِلَافَ أَكْثَرِ النَّاسِ ... ***

3. كون الراوي خاليا من لسان العرب؛ أي أعجميا لا يقدح فيما رواه؛ إذ لا يشترط في رواية الحديث كونهم عربا، بل يشترط كونهم عدولا ضابطين معروفين العين والحال. وفي ذلك قال ابن عاصم رحمه الله:

..... وَلَا *** أَنْ كَانَ مِنْ لِسَانِ عَرَبٍ قَدْ خَلَا.

4. كون ما جاء به الراوي مخالفا لمذهبه لا يقدح فيما جاء به؛ بأن كان عمله على خلاف روايته: كحديث عائشة رضي الله عنها: «فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ حِينَ فَرَضَهَا رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ» [صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء] وهو مخالف لمذهبه؛ لأنها كانت تتم في السفر. وذلك غير قاذح في روايتها؛ لأن العمل عند الجمهور - إذا خالف الراوي ما روى - بما روى لا بما رأى، وذهب أبو حنيفة إلى أن العمل - إذا خالف الراوي ما روى - بما رأى لا بما روى. وفي هذا قال ابن عاصم رحمه الله:

كَذَاكَ لَا يَقْدَحُ فِي مَا جَاءَ بِهِ *** كَوْنُ الَّذِي يَرْوِي خِلَافَ مَذْهَبِهِ

التقويم

1. أعدد الأسباب التي تقدح في الرواية مع التعليل.

2. أملأ الجدول - بعد نقله إلى دفثري - بما يناسب:

ما لا يقدر في الرواية	التعليل	الاستشهاد

3. بماذا تسمى رواية الثقة مخالفاً لأكثر الرواة الثقات مع التمثيل والاستدلال؟

الاستثمار

قال ابن الصلاح رحمه الله: «يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرها، وذلك كالمواعظ، والقصص، وفضائل الأعمال، وسائر فنون الترغيب والترهيب، وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والعقائد. وممن رويناه عنه التنصيص على التساهل في نحو ذلك عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما» [مقدمة ابن الصلاح 103/1].

أتأمل هذا النص وأنجز الآتي:

1. أبين انطلاقاً من النص حكم رواية المتساهل مع الاستدلال، وأقارن ذلك بما في الدرس.

2. أستخلص من النص حكم رواية الحديث الضعيف، وفي أي مجال؟

الإعداد القبلي

– أحفظ متن الدرس القادم وأبحث عن تعريف الإجماع وحجته وأنواعه.